# القرائن المعنوية في شروح ألفية ابن مالك (ت 672هـ)

Moral clues in the commentaries of al-Alfiyah Ibn Malik (d.672 AH)

**صفية لزرق***
s.lazregue@univ-chlef.dz
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)
مخبر اللغة الوظيفية

تاريخ الارسال:2020/10/05 تاريخ القبول: 2020/12/21 تاريخ النشر:2021/03/01

**ملخص:** إنَّ النّاظر في النِّظام اللّغوي للّغة العربيّة، يجد أنَّه نظام محكم تحكمه علاقات معنوية ولفظية، ولطالَّما كان الكشف عن هذه العلاقات موضوعًا استوقف العلماء قديما وحديثا، فَدَأَبُوا على الاشتغال عليه، بغية إدراك معانٍ خفية، واستجلاء مقاصد لغوية، وأَضْفَتْ الدّراسات اللّغوية الحديثة إلى أنّ الوصول إلى المعنى وفهم المقاصد، لا يُتَأَتَى إلاّ بمَعِين، وكانت القرينة اللّغوية بنوعيها (المعنوية واللّفظية) هي ذلك المعين، ومن هنا تضمنت هذه المقالة القرائن المعنوية متخذة من شروح الألفية مدّونة لتتبع هذه القرائن.

**الكلمات المتاحية:** القرائن المعنوية– الإسناد– التخصيص– المخالفة.

**Abstract**: The one who examines the linguistic system of the Arabic language finds that it is an elaborate system governed by moral and verbal relationships, and the disclosure of these relations has always been a topic that has stopped scholars, in the past and present. So they kept working on it; In order to understand hidden meanings and elucidate linguistic intentions, the modern linguistic study added that reaching the meaning and understanding the objectives; It only comes with a specific, and the linguistic presumption of its two types (moral and verbal) was that specific, hence this article included the moral clues taken from the annotations of the millennium and a code to follow these clues.

**Keywords:** moral evidence, attribution, assignment, violation.

**مقدمة:**

حول قَضِية "المعنى" دَنْدَنَت الدّراسات اللّغوية قديمًا وحديثًا، فالمعنى هو الغاية المرجوة في عملية التواصل؛ من حيث تحقيق الوظيفة الإفهامية، ولم يُغفِل الدّرس النحوي إشكالية المعنى وأثرها في إدراك مقاصد الكلام؛ وتجسد هذا في عنايته بتلك العلاقات الحاصلة في التركيب اللغوي، وللكشف عن هذه العلاقات لابد من الاستعانة بوسائل مُعِينَة مَثلها النحاة في القرينة اللغوية بنوعيها اللفظية والمعنوية؛ وقد تطرق تمام حسان إلى هذا في طرح قديم جديد ضمن ما أسماه بـ «نظرية القرائن» أو «نظرية تضافر القرائن»[1].

* المؤلف المرسل

وتعد القرائن المعنوية من أهم القرائن التي تكشف عن المعاني النحوية؛ إذ أنها تكشف عن العلاقات السياقية بين أجزاء الجملة؛ لذا وقع عليها الاختيار لتكون موضوع هذه المقالة، وآثرت في اختيار المدونة التطبيقية العودة إلى الموروث العربي؛ فوقَعْتُ على شروح ألفية ابن مالك(ت672هـ).

**القرائن المعنوية:** وهي علاقات سياقية تدرك بالعقل وأحيانا تتظافر مع القرائن اللفظية للوصول إلى المعنى النحوي؛ وتتمثل في أربعة قرائن كبرى هي: (الإسناد – التخصيص- النسبة- التبعية) تندرج تحت كل واحدة قرائن صغرى.

1. **قرينة الإسناد:** "وهو العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه، تصبح عند فهمها وتصورها قرينة معنوية على أن الأول مبتدأ والثاني خبر، أو على أن الأول فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل، ويصل المعرب إلى قراره أن ذلك كذلك عندما يفهم العلاقة الرابطة بين الجزأين"[2]، ومن هذا القول يتضح لنا أن الإسناد هو قرينة معنوية وظيفتها التمييز بين ركني الإسناد المسند والمسند إليه، ويقصد بالمسند الفعل في الجملة الفعلية والخبر في الجملة الاسمية، في حين يكون المسند إليه الفاعل أو نائبه في الجملة الفعلية والمبتدأ في الجملة الاسمية. ذكرنا أن المبتدأ هو المسند إليه ومعنى هذا "أنه محكوم عليه وليس محكوما به، أي الشخص أو الشيء أو الذات . المادية أو المعنوية. التي يناط بها الحكم، والحكم في الجملة الاسمية وتشاركها الظرفية دائما والشرطية أحيانا . يكون بالخبر، وهو بذلك يختلف عن الجملة الوصفية، فإنه فيها المحكوم به على ما بعده من مرفوع سواء أكان فاعلا أم نائبه"[3]. ووردت قرينة الإسناد في شروح الألفية، ومن ذلك ما ورد **في باب الفاعل:**

جاء في شرح ابن عقيل في تعريف الفاعل أنه: "الاسم، المسند إليه فعْلٌ، على طريقة فَعَل، أَو شِبْهُه، وحكمه الرَّفعُ، والمراد بالاسم: ما يشمل الصريح، نحو قام زَيْدٌ ، والمؤول به نحو (يُعْجِبُني أن تَقُومَ) أي: قيامُكَ. ... وخرج بقولنا (على طريقة فَعَلَ) ما أُسند إليه فعل (على طريقة فُعِل)، وهو النائب عن الفاعل، نحو (ضُرِبَ زيدٌ)، والمراد بشبه الفعل المذكور: اسم الفاعل، نحو (أَقَائِمٌ الزَّيْدَان) والصفة المشبهة، نحو (زَيْدٌ حَسَنٌ وجهُهُ) والمصدر، واسم الفعل..."[4]

قام زَيْدٌ = فعل [قام] مسند + فاعل [زَيْدٌ] مسند إليه، العلاقة بينهما هي علاقة الإسناد

نلاحظ أن الاسم[زَيْدٌ] تأخر عن الفعل[قام]، فلا يجوز تقديم الاسم [زَيْدٌ]على الفعل[قام] "على أن يكون[زيدٌ] فاعلا مقدّمًا، بل على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير (زيد قام هو)"[5]؛ ومما لاشك فيه أن اختلاف التعبيرين يؤدي إلى اختلاف المعنى حيث "إن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلى تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد... المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة وقوعه منه"[6]

2. **التخصيص:** قرينة معنوية كبرى تتفرع منها قرائن أخرى أخص منها تخرج الإسناد من عمومه فتقيده وتخصصه، أي تخرجه من حكم إلى حكم آخر ، وهو "علاقة نحوية عامة تربط بين المعنى الإسنادي المستفاد من المسند ، وبين طائفة من المنصوبات وتشمل (المفعولات الخمسة والحال والمستثنى والتمييز)"[7]

1.2. **التعدية:** وهي تلك العلاقة الناشئة "بين معنى الحدث الذي في جملة الإسناد، وبين المنصوب المعين، الذي نسميه المفعول به"[8] ، أي بين الفعل المتعدي والمفعول به بحيث أن هذا الأخير يرتبط بفعله بدلالة الفعل على التعدية، ذاك أن "الفعل المتعدي يفتقر في دلالته إلى اسم يقع عليه" [9] ومن هنا كانت قرينة التعدية قرينة معنوية تدل على المفعول به؛ نحو: "رَكِبَ زيدٌ الفرسَ"[10].

إن إسناد الركوب إلى زيد قُيّد وخصّص بوقوعه على الفرس، فلو لم يُذْكر المفعول به [الفرس] لكانت العلاقة الإسنادية عامة وتعددت احتمالاتها؛ فيحتمل أن يكون زيد ركب حمارًا أو جَمَلاً أو عربَةً...، إلا أنه بذكر الفرس تبين أن الركوب واقع من زيد على مركوب محدد هو [الفرس].

وقد أخذت هذه القرينة نصيبها من اهتمام شراح الألفية في باب (تعدي الفعل ولزومه)، فالمعلوم أن الفعل المتعدي هو "المجاوز إلى المفعول به"[11] ويصل إلى مفعوله بغير واسطة نحو: "ضربْتُ زَيْدًا"[12]؛ أمّا اللازم فهو الفعل الذي يقتصر على الفاعل ولا يتجاوزه إلى مفعول نحو: "قَامَ زَيْدٌ"؛

وقد يتجاوز الفعل اللازم فاعله فيصير متعديًا، فيعدّى بوسائل ذكرها الشراح وفصلوا في شرحها وتبيينها؛ يقول السيوطي: " (وَعَدِّ) فعلا (لازِمًا) إلى المفعول به (بِحرْفِ جَرّ) نحو« عَجِبْتُ مِن أَنَّكَ قادِمٌ» و«فَرِحْتُ بِقُدُومِكَ»، وَعَدِّهِ أَيْضًا بالهمزة نحو: «أَذْهَبْتُ زَيْدًا» وبالتَّضعيف نحو: «فَرَّحْتُهُ»"[13]

وجاء في شرح الأشموني: "يصير اللازم متعديا بسبعة أشياء: الأول: همزة النقل...، الثاني تضعيف العين...، الثالث: المُفاعلة...، الرابع: اسْتَفْعلَ للطلب أو النسبة للشيء...، الخامس: صوغ الفعل على فَعَلتُ بالفتح أُفعُلُ بالضم لإفادة الغلبة...، السادس: التضمين...، السابع: إسقاط الجار توسعا..."[14]

ومما يجدر بنا الإشارة إليه هو أن وراء كل وسيلة من الوسائل المؤدية للتعدية "معنى خاصا لا تكاد تؤديه وسيلة أخرى؛ فواحدة تفيد . مثلا . مع التعدية جعل الفاعل مفعولا به؛ كهمزة النقل. ولهذا أثره في تغيير المعنى الأول، وواحدة تفيد التكرار والتمهل؛ كالتضعيف، وهذا تغيير طارئ على المعنى السابق، وثالثة تفيد المشاركة، ولم تكن موجودة؛ كتحويل الفعل اللازم إلى صيغة فَاعَل..."[15]وغيرها من المعاني، إلا أنه لا يسعنا سردها جميعا لذا سنكتفي بالتعريج على بعضها:

**التعدية بحرف الجر:** يتعدى الفعل اللازم بواسطة إدخال حرف الجر عليه فيكون الاسم المجرور مفعولا به في معناه، يقول المرادي: " إذا علق اللازم بمفعول به معنى عدى بحرف الجر نحو(ذهبْتُ بزيد) بمعنى أذهبته، ونحو (رغبت في الخير) و(أعرضت عن الشر)"[16] إن كلمة [زيد]، [الخير] ، [الشر] وقع عليها أثر الفعل وهي بذاك في حكم المفعول به.

**التعدية بهمزة النقل:** يتعدى الفعل اللازم بالهمزة، فأنت إذا ما رغبت في تعدية الفعل اللازم [ضاع] مثلا من قولك: [ضاع الكتاب] تضيف همزة لأوله فتقول [أضعتُ الكتاب] ، فبدخول الهمزة على الفعل [ضاع] انتقل معناها إلى المفعول وصار [الكتابَ] في [أضعتُ الكتابَ] مفعولا به بعدما كان فاعلا في [ضاع الكتابُ] [17]. ومن هنا أطلق عليها همزة النقل لأنها" تنقل معنى الفعل إلى مفعوله، ويصير بها الفاعل مفعولا "[18] .

**صيغة المفاعلة:** يتعدى الفعل الثلاثي اللازم بتحويله إلى صيغة [فَاعَل] وهي صيغة تفيد معنى المشاركة؛ نحو تَعْدِيَتك للأفعال التالية [جَلَسَ]، [مشى] ،[سار] من قولك "جَلَسَ زيد، ومشى، وسار؛ فتقول: جَالَسْتُ زَيْدًا، ومَاشَيتُه، وسَايرْتُه"[19] وبتحويلك لهذه الأفعال و تعديتك لها تكون قد أفدت معنى المشاركة التي لم تكن في الجملة الأولى حيث كان زيد جالسا وحده، كما مشى وحده وسار وحده، في حين تغير المعنى في الجملة الثانية وصرت شريكا لزيد في جلوسه ومشيته وسيره.

2.2. **قرينة الغائية:** ويطلق عليها أيضا السببية "وهي قرينة معنوية دالة على المفعول لأجله أو على معنى المضارع بعد "[20] اللام وكي والفاء ولن وإذن؛ تعين على فهم علة الحدث وتكون مقيدة ومخصصة لعلاقة الإسناد، وتندرج تحت هذه القرينة ثلاثة قرائن هي: غائية السبب، غائية الزمان، وغائية المكان. وهناك من يجعلهما قرينتين اثنتين الأولى غائية السبب، والثانية غائية المدى حيث يجمع بين غايتي الزمان والمكان ويجعلهما في غاية واحدة يطلق عليها غاية المدى.

أ. **غائية السبب:** و هي ما كانت الغائية فيه بمعنى السبب، ويعبر عنه بالمفعول لأجله أو بالمضارع المنصوب بعد اللام وكي وحتى والفاء[21]، نحو: "جِئْتُ رَغْبَةً فِيْكَ"[22] فالمفعول "رغبةً" عبر عن سبب المجيء؛ و "ضَرَبْتُ ابني تأدِيبًا"[23] أي ضربته لأجل التأديب، فالتأديب كان غاية وسببا في الضرب، ونحو: "جِئْتُ كَيْ أتَعَلَّمَ"[24] فالغاية من المجيء التعلم

ب. **غائية الزمان:** وهي المعنى المعبر عنه بالفعل المضارع بعد: لن، إذن، حتى؛ ولكل منها معنى خاصا

**لن:** تفيد نفي الغاية الزمانية؛ نحو: قوله تعالى:﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[25] فزمن البروح على عبادة العجل غير مستر بحيث أنه مرتبط بغاية وهي رجوع موسى عليه السلام.

**إذن:** تحديد غاية زمانية؛ نحو: "قولك لمن قال: أزُورُكَ غَدًا: إذَنْ أكرمَكَ"[26] فأنت قد صيرت إكرامك له جزاءً لزيارته، المحددة بغاية زمانية هي الزيارة غداً.

**حتى:** تفيد انتفاء الغاية أو استمرار الحدث إلى غاية زمانية معينة: نحو: "لأسيرَنَّ حتى تَطْلُعَ الشَّمْسُ"[27] فالسير مستمر إلى غاية طلوع الشمس وهي غاية زمانية منتفية بانتفاء طلوع الشمس لذلك اليوم، ولا تستمر لكل الأيام والأزمنة إذ طلوع الشمس يكون كل يوم

**جـ. غائية مكانية:** ويعبر عنها بالمضارع بعد "حتى"؛ نحو: "سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدَ"[28]وهذا يعني أن السير مستمر وغايته الدخول إلى المدينة.

3.2. **المعية:** وهي قرينة معنوية تفيد معنى المصاحبة وتدل على المفعول معه والمضارع المنصوب بعد واو المعية[29]، نحو قولك: "سِرْتُ وَ الطَرِيقَ"[30] أي: مع الطريق، ويكمن معنى المصاحبة هنا أن سيرك اشترك مع الطريق في الزمن لا في الحكم إذ إن الطريق لا يسير. ونحو قولك: "جِئْتُ وَ زَيْدًا"[31]؛ أي: أنك جِئْتَ مع زيد في وقت واحد؛ ونحو: "قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾[32] ... يقال: «أَجْمَعْتُ أَمْري، وجَمَعْت شُركائي» فشركائي: منصوب على المعية، والتقدير –والله أعلم- : فأَجْمِعوا أَمْرَكُم مع شركائكم"[33] إذ لا يصح القول أجمعت شركائي ذاك أن الهمزة في أجمعت جاءت للدلالة على الجعل بمعنى أنهم كانوا مترددين في جمع أمرهم ثم جمعوه بعدما كان متفرقا في حين أن الشركاء لا يكونوا إلا مجتمعين؛ وبالتالي يكون المعنى أنهم احتشدوا مع شركائهم واتفقوا على أمر إهلاكه، وذكر الزمخشري أن إسناد الإجماع إلى الشركاء جاء على سبيل التهكم[34]. ونحو: "لا تَأْكل السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ"[35] ورد الفعل المضارع "تشرب" منصوبا بأن المضمرة بعد واو المعية، وبالتالي فإن النهي هنا عن مصاحبة الأول للثاني؛ أي النهي عن عدم الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن في وقت واحد.

**4.2. الظرفية:** وهي قرينة معنوية تدل على معنى المفعول فيه؛ الذّي عُرِّفَ بأنه "اسم زمان أو مكان ضمن معنى «في» باطراد"[36]. وهي قرينة تفيد تخصيص الإسناد من حيث الزمان أو المكان[37]؛ نحو قولك: (امكث هنا أزمنا) فوقع اللفظ (هنا): ظرف مكان، ووقع اللفظ (أزمنا): ظرف زمان، فقيدا اسناد الحدث (امكث) بتحديد المكان والزمان، فالمعنى: امكث في هذا الموضع وفي أَزْمُنٍ[38]. وكذا في قولك: (قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ) [39] حيث ورد المصدر (مَقْعَدَ) ظرف مكان مخصص ومقيد لإسناد الحدث ( قعَدْت)؛ ونحو قولك: (سرت يوم الجمعة)[40] جاء الفعل (سرت) متضمنا معنى الحدث وهو (السير) ومعنى الزمن وهو الماضي؛ وقيد الحدث بالضرف (يوم) فقد خصص السير (يوم الجمعة)[41]

**5.2. التحديد والتوكيد:** وهي قرينة تدل على معنى المفعول المطلق الذي حده النحاة أنه: "اسم يُؤَكِّد عَامِله، أو يُبَيِّن نوعه، أو عدده"[42]، ففي قولهم (اسم يؤكد عامله) تتضح علاقة التوكيد، وفي قولهم (يبين نوعه، أو عدده) تتضح علاقة التحديد، وبالتالي فإن "المقصود بالتحديد والتوكيد تعزيز المعنى الذي يفيده الحدث في الفعل، فالدلالة على التحديد تكون بإيراد مصدر الفعل بعده دالا على النوع بكونه موصوفا أو مضافا إلى معين أو دالا على عدد"[43]؛ نحو: وَثَبَ وُثُوبَ الأَسَدِ[44]، حيث وقع المصدر[وُثُوبَ] مقيدًا ومخصصا للإسناد ذاك أنه جاء مبينا لنوع الحدث فهو عندما أضيف للأسد كانت علاقته بالفعل [وَثَبَ] علاقة تحديد.

أمّا "الدلالة على التوكيد تكون بتقوية الفعل بإيراد مصدره بعده مفردا مجردا من الوصف والإضافة والدلالة على العدد"[45]؛ نحو: قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ موسَى تكْلِيمًا﴾[46] حيث جاء المصدر [تكْلِيمًا] مخصصا

للإسناد [كلّم الله] ودالا على توكيد الحدث الذي أفاده المسند [كَلَّمَ]فعززه وأثبت أن الله تعالى كلم موسى كلاما على وجه الحقيقة لا المجاز، فكلم الله موسى تحتمل أن يكون الكلام مجازًا وأن يكون الكلام من موسى عليه السلام؛ وهذا الذي ذهب إليه المعتزلة بحيث نفوا صفة الكلام عن الله تعالى؛ إلا أن تأكيد الفعل[كَلَّمَ] بالمصدر [تكْلِيمًا] طرح هذا الاحتمال إذ ذهب النحاة إلى أن كل فعل مؤكد بمصدر هو على الحقيقة وليس مجازا[47]

**6.2. الملابسة:** وهي قرينة يراد بها معنى الحال، الذي يدل على هيئة الفاعل أو نائبه أو المفعول وغيرها في زمن وقوع الفعل[48]؛ أي ملابسة صاحب الحال لهيئة معينة ومحددة إذ في بيان الهيئة تخصيص لعموم الدلالة في الإسناد ومثاله قولك "حضر الضيف ماشيًا"[49] إذ وقع الاسم المنصوب [مَاشِيًا] حالا من الفاعل [الضيف]؛ ولما كان الفاعل ملابسا لهيئة المشي عند وقوع الفعل كان مقيدًا ومخصصا للإسناد، ذاك أن في استغنائك عن الفضلة [مَاشِيًا] واكتفائك بالعمدة المسند والمسند إليه[حضَرَ الضيفُ] توسيعا لدائرة الاحتمالات فيما يخص هيئة الفاعل إذ

يحتمل حضوره ماشيا أو راكبا، ضاحكا أو باكيا، فرحًا أو حزينا... وغيرها من الهيئات، إلا أنه باختيارك وتحديدك لهيئة معينة ألا وهي [المشي] تكون قد قيدت الفاعل بهذه الهيئة أثناء وقوع الفعل.

**7.2. التفسير:** قرينة معنوية تدل على التمييز، مقيدة لعلاقة الإسناد بحكم أن التمييز هو تبيين وتفسير ورفع للإبهام، فالإبهام عموم[50]، "ومادام التفسير يزيل الإبهام فهو تخصيص يزيل العموم"[51] ؛ ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾[52] ؛ لقد وردت نسبة (فجرنا) إلى الأرض مجملة، فجاءت لفظة (عيوناً) مبينة لذلك الإجمال، والمعنى "أنّ الماء قد كان يفور من كل مكان منها. ولو أجري اللّفظ على ظاهره فقيل: (وفَجَرْنَا عيون الأرض، أو العيون في الأرض) لم يفد ذلك، ولم يدل عليه، ولكان المفهوم منه أن الماء قد كان فَارَ من عيون متفرقة في الأرض"[53]

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[54]؛ وهذا يعني أن الشيب قد وقع وقوع الشمول للدلالة على الكبر، وورد إسناد الاشتعال إلى الرأس على سبيل المجاز العقلي، باعتبار أنّ "الاشتعال من صفات النار المشبه بها الشيب فكان الظاهر إسناده إلى الشيب، فلما جيء باسم الشيب تمييزا لنسبة الاشتعال حصل بذلك خصوصية المجاز وغرابته، وخصوصية التفصيل بعد الإجمال"[55]

**8.2. الإخراج:** "قرينة معنوية على إرادة باب المستثنى، فالمستثنى يخرج من علاقة الإسناد حين نفهم هذه القرينة المعنوية من السياق. فإذا قلنا جاء القوم إلا زيدًا فإننا قد أسندنا المجيء إلى القوم وأخرجنا زيدًا من هذا الإسناد"[56] وبهذا الإخراج نكون قد قيدنا الإسناد وخصصناه، ذاك أننا صرفنا المستثنى منه [القوم] من عمومه بإخراج المستثنى[زيدًا] من الحكم [المجيء] بواسطة الأداة [إلاّ]. ومن هنا كانت علاقة الإخراج قرينة

صغرى تندرج تحت قرينة التخصيص[57]؛ وقياسا على هذا يكون الأمر في قولك: "ضربت القومَ إلا زيدًا، ومررت بالقوم إلا زيدًا"[58]

**9.2. المخالفة:** هي "مظهر من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافية بجعلها قرائن معنوية على الإعرابات المختلفة"[59]؛ تدل على بعض المنصوبات؛ كالاسم المنصوب في أسلوب الاختصاص، وتفسير تعدد حركة المضارع المسبوق بواو المعية، وحركة المستثنى في المستثنى المنقطع؛ ونصب بعد ما أفعل في التعجب وبعد الصفة المشبه، وغيرها[60] ؛ ومن أمثلته:

**الخلاف في الاسم المنصوب في أسلوب الاختصاص:** نحو: " نحنُ العُرْبَ أَقْرَى النّاسِ للضَّيْفِ"[61] ف (نَحْنُ): مبتدأٌ، والجملة الاسمية (أَقْرَى النّاسِ للضَّيْفِ) في محل رفع خبر للمبتدأ (نَحْنُ)، و(العُرْبَ) اسم منصوب على الاختصاص؛ والتقدير: نحْنُ -أَخُصُّ العُرْبَ- أَقْرَى النّاسِ للضَّيْفِ. فقد ورد الاسم المنصوب (العُرْبَ) مخالفا للخبر في نحو قولك: (نحنُ العُرْبُ أَقْرَى النّاسِ للضَّيْفِ). و في تغيير الحركة الإعرابية بين الرفع والنصب؛ تغيير في المعنى، فأنت بقولك: (نحنُ العُرْبُ أَقْرَى النّاسِ للضَّيْفِ) تريد الإخبار عن نفسك وجماعتك بأنهم (العُرْبُ)؛ وفي قولك: (نحنُ العُرْبَ أَقْرَى النّاسِ للضَّيْفِ) تريد المدح والفخر بأنكم أصحاب كرم وجود وسخاء، فذكرك للاسم (العُرْبَ) المنصوب بفعل محذوف تقديره أخصُّ جاء تفسيرا وتوضيحا للضمير (نَحْنُ)[62]

**الخلاف في عامل النصب في المفعول معه:** نحو قولك: (استوى الماءُ والخشَبَة)[63]؛ حيث "ذهب الكوفيون أن المفعول معه منصوب على الخلاف، لأن قولنا: (استوى الماءُ والخشَبَة) لا يحسن تكرير فيه الفعل فيقال (استوى الماء واستوت الخشبة) لأن الخشبة لم تُنقل من مكانها حتى تستوي مع الماء الذي استوى معها، ...فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف"[64]

3. **النسبة:** هي قرينة معنوية كبرى تتضمن معنى الإلحاق والتعليق، وتتفرع عنها قرائن معنوية صغرى[65]، تتمثل في معاني حروف الجر والإضافة:

1.3. **حروف الجر:** يقول تمام حسان: "التعليق بواسطة ما يفهم بالحرف من نسبة هو في الحقيقة إيجاد علاقة نسبية بين المجرور وبين معنى الحدث الذي في علاقة الإسناد"[66] وحروف الجر كثيرة وتحت كل حرف منها تكمن معان عدة استوقفت علماء النحو وجعلتهم يتوسعون في بيانها واستجلائها، ومن ذلك ما ورد في شروح الألفية في باب حروف الجر حيث أورد الشراح معاني كل حرف على حدة ثم استشهدوا على كل معنى بشواهد مختلفة، نحو: قوله تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾[67] جاء كلا المجرورين (من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى) متعلقان بالفعل (أسرى)، فورد حرف الجر "من" للدلالة على ابتداء الغاية المكانية (المسجد الحرام)، وورد حرف الجر

"إلى" للدلالة على انتهاء الغاية المكانية (المسجد الأقصى)، حيث إن الإسراء كان ممتدا من المسجد الحرام وانتهى بالمسجد الأقصى[68].

قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾[69] فقد جاء حرف الجر "الباء" للتعدية، ومعنى الآية أن الله أطفأ نارهم التي أوقدوها، وأسند "الذهاب" إلى الله تعالى لأنه حدث بسبب خفي، وعادة العرب إسناد الأمور المجهولة السبب إلى الله، وعدي الفعل "ذهب" بالباء دون الهمزة للمبالغة ولإفادة معنى الاستصحاب[70] إذ "أن الله تعالى كان معهم بمعونته وتوفيقه عندما استوقدوا النار فأضاءت، وذلك لأنهم كانوا قائمين على سبيل فطرته التي فطر الناس عليها، معتقدين صحة شريعته التي دعا الناس إليها، وبأنه تخلى عنهم عندما نكبوا عن تلك السبيل وعاقوا ذلك المورد السلسبيل"[71]

وغيرها من الحروف إذ لا يسعنا تعدادها ولا ذكر معانيها، فلكل حرف معان كثيرة ولكل معنى من هذه المعاني قرينة معنوية يدل عليها حرف معين.

2.3. **الإضافة:** وهي تلك العلاقة القائمة بين المتضايفين (المضاف والمضاف إليه)، حيث ينسب الأول إلى الثاني فيكونان بمثابة الكلمة الواحدة[72]؛ إذ إن "المضاف يلحق معنى بالمضاف إليه ويدخل في حَيِّزه، كما يدخل الجار والمجرور في حَيِّز متعلقهما"[73] نحو قولك: اشْتَرَيْتُ ثَوْبَ رَجُلٍ واشْتَرَيْتُ ثَوْبَ زَيْدٍ، فالأول أفاد معنى التخصيص إذ أنك لو قلت ذاك (اشْتَرَيْتُ ثَوْبًا) لكان المعنى واسعا فيحتمل أن يكون ثوب صبي أو رجل أو امرأة؛ وبإضافة لفظ (رجل) قيد المعنى وخصص بعدما كان يحتمل احتمالات عديدة، وأفاد المثال الثاني معنى التعريف حيث بذكرك المضاف إليه (زيد) ألحقت نسبة الثوب إلى "زيد" فعينت الثوب وحددته بأنه ثوب زيد لا عمر[74]. وخلاصة القول: إن المضاف يكتسب من المضاف إليه معنيين أولهما التخصيص وثانيهما التعريف "فإذا أضيف إلى معرفة صار معرفة وإذا أضيف إلى نكرة فهو نكرة، لكن تتخصص بالإضافة"[75] والشروح غنية بالأمثلة لمن أراد الاستزادة.

4. **التبعية:** وهي قرينة معنوية عامة يستعان بها لفهم علاقة التابع بالمتبوع، و"يندرج تحتها أربع قرائن هي النعت والعطف والتوكيد والإبدال"[76]

1.4. **النعت:** وهو "التابع المكَمِّلُ متبوعه ببيان صفة من صفاته"[77] ويتبع النعت متبوعه في: واحدة من أوجه الإعراب الثلاثة (الرفع والنصب والجر)، والتعيين أي واحدة من (التعريف أو التنكير)، وفي النوع واحدة من (التذكير والتأنيث)، و العدد في واحدة من (الإفراد، والتثنية، والجمع).

**أوجه الإعراب الثلاثة:** الرفع والنصب والجر وفي التعريف والتنكير؛ يقول ابن هشام: "وتجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الإعراب الثلاثة، ... تقول (جَاءَنِي زَيْدٌ الفَاضِلُ)، و(رَأَيْتُ زَيْدًا الفَاضِلَ)،

و(مرَرتُ بزَيدٍ الفَاضِلِ)"[78]، فكما نلاحظ يتبع النعت منعوته في الحركات الثلاث؛ إذ لا يصح أن نقول في (جَاءَنِي زَيْدٌ الفَاضِلُ) جَاءَني زَيْدٌ الفَاضِلَ أو الفَاضِلِ.

**التعيين (التعريف والتنكير):** يجب أن يكون النعت تابعا للمنعوت في التعريف والتنكير؛ يقول ابن عقيل: "النعت يجب فيه أن يتبع ماقبله في إعرابه، وتعريفه، وتنكيره نحو: مَرَرْتُ بِقَومٍ كُرمَاء، ومررت بِزَيْدٍ الكرِيم، فلا تُنْعت المعرفة بالنكرة، فلا تقول: ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ كريمٍ، ولا تُنْعَتُ النكرة بالمعرفة فلا تقول: مررت برَجُلٍ الكريم"[79] وفي مجيء النعت معرفة أو نكرة اختلاف في المعنى فليسا سواء، والمراد حين كون النعت معرفة بخلاف ما إذا كان المنعوت نكرة، فيجب حينئذ كون النعت أخص؛ تقول: مررت برجل عالم فالعالم أخص من الرجل"[80]

**النوع (التذكير والتأنيث) والعدد (الإفراد والتثنية والجمع):** يتبع النعت منعوته في النوع والعدد إذا كان الوصف للمنعوت؛ نحو: "(مرَرْتُ برجل قَائِم)، فهذا وصف في المنعوت، فيتبعه، ويكون مفردًا مذكَّرًا، لأن المنعوت مفردٌ مذكَّرٌ؛ ونحو: (مَرَرْتُ بامرأة جَالسَةٍ)، فـ(جالسة) وصف للمرأةِ؛ إذن يتبعها، فالمرأة مُفرَدٌ مُؤنَّثٌ، و(جَالسة) مُفرَدٌ مُؤنَّثٌ. ونحو: (مَرَرْتُ برجَالٍ قائِمينَ) فهنا (رجال) جمعٌ، و(قائمين) وصف للرِّجال فيتبعهم..."[81]. أما إذا كان الوصف لغير المنعوت فإنه يتبع الموصوف؛ وحكمه فيها حكم الفعل، يقول ابن عقيل: " حكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهرا، فإن أسند إلى مؤنث أُنث، وإن كان المنعوت مذكرًا، وإن أسند إلى مذكر ذكر، وإن كان المنعوت مؤنثا، وإن أسند إلى مفرد، أو مثنى، أو مجموع أُفرد، وإن كان المنعوت بخلاف ذلك"[82] نحو: " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَالِسَةٍ أُمُّه، فإذا قال قائل: (جالسة) نعت لـ(رجل)! قلنا: لكنَّ الوصف يعود على أمِّه، ولها علاقة به بالضمير. وكذلك تقول: مَرَرْتُ بِامرأةٍ قائِمٍ أَبُوهَا، فـ(قائم) صفة لـ (امرأة)، و(قائم) مُذَكَّرٌ، و(امرأة) مُؤَنَّثٌ، لأنَّ الوصفَ لأبيها وهو مذَّكرٌ، فيعطى حكم الفعلِ"[83]

**2.4. العطف:** وفيه قسمان: عطف بيان وعطف نسق أمّا الأول فهو "التابع المُشْبِه للصفة في تَوْضِيحِ مَتْبوعِهِ إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة؛ والأول: متفق عليه، كقوله: أَقْسَمَ باللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ"[84] فـ (عُمَرُ) عطف بيان على (أبُو حفص) فورد لتبيين وإيضاح المتبوع، فـ(أبُو حفص) مع أنها معرفة إلا أنَّ فيها نوع من الشيوع فقد يكون هناك أبو حفص آخر لذا احتاج إلى معرفة أخرى توضحه وتبينه فأتبعه بـ (عمر) والمقصود هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه. وأما الثاني فاختلف فيه حيث ذهب أكثر النحاة للقول بامتناع ورود عطف البيان ومتبوعه نكرتين، وأثبته الكوفيون وبعض جماعة منهم ابن مالك فجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾[85]؛ وقوله تعالى:﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾[86]؛ لقد وردت النكرة (صديد) عطف بيان للنكرة (ماء)، وجاء هذا في توضيح وتفسير مبهم؛ حيث ورد قوله: (وَيُسْقَى مِن مَّآءٍ) مبهما فأتبعه بـ (صَدِيد)، وهو ما يسيل من جلود أهل النار؛ لإزالة الإبهام

وتبيين وتوضيح نوع الإسقاء، وجعل الصديد ماء على وجه التشبيه البليغ؛ والمعنى أن أهل جهنم سيلقون من كل أنواع العذاب وعندما يَسْتَسْقُون يُسْقَونَ صديدا بدل الماء على أنّ هذا من أشد العذاب فخصص بالذكر[87]؛ وكذا في الآية الثانية وردت النكرة (زَيْتُونَة) عطف بيان للنكرة (شَجَرَة) وذلك بغرض التخصيص، فالشجرة المباركة قد تحتمل أن تكون شاملة لكل شجرة لذا قيد شمولها وخصصها بقوله: (زَيْتُونَة).

وتقع التبعية بين عطف البيان ومتبوعه في أربعة من عشرة: العلامة الإعرابية( الضم أو الفتح أو الكسر)، والتعيين (التعريف أو التنكير)؛ والنوع (التَّذكير أو التَّأنيث)؛ والعدد (الإفراد أو التثية أو الجمع)؛ تماما مثل النعت؛ "فإذا كان المتبوعُ مرفوعًا صارَ عطفُ البيانِ مرفوعًا، وإذا كان المتبوعُ منصوبًا صارَ عطفُ البيانِ منصوبًا، وإذا كان مُفْرَدًا صارَ عطفُ البيانِ مُفْرَدًا، وإذا كان مُؤَنَّثًا صارَ عطفُ البيانِ مُؤَنَّثًا، والعكس صحيح"[88]؛ وكذا هو الأمر بالنسبة للتعريف والتنكير.

**عطف النسق:** وهو "تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف وهي تسعة: الواو، والفاء، وثمَّ، وحتَّى، وأم وأو، وبَلْ، ولا، ولكنْ"[89]؛ وتقتضي التبعية بين المعطوف والمعطوف عليه في عطف النسق ضرورة "الاشتراك في الحكم بكل جوانبه الدّلالية واللفظية، فالعطف تشريك للثاني مع الأول بواسطة حرف من حروف العطف على سبيل الاختصار والإيجاز"[90]؛ وهذه الحروف من حيث التشريك في اللفظ والمعنى على ضربين: **الضرب الأول:** ضرب يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى إما مطلقًا وإمَّا مُقَيَّدًا؛ والمطلق تمثله حروف أربعة وهي: «الواو » نحو: (جاء زيد وعمرو)، و«الفاء» نحو: (جاء زيد فعمرو)، و«ثُمَّ» نحو: (جاء زيد ثم عمرو)، و«حتَّى» نحو: (قدم الحجاج حتى المشاة)؛ أمّا المقيد فيمثله حرفين اثنين هما: «أو » نحو: (جاءَزيدٌ أو عَمرٌو)، و«أم» نحو: (أَزيْدٌ عندك أَمْ عَمرو؟)[91]؛ **والضرب الثاني:** ضرب "يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى، إمّا لكونه يُثْبِتُ لما بعده ما انتفى عمّا قبله، وهو «بَلْ» عند الجميع، و«لكن» عند سيبويه وموافقيه، وإمّا لكونه بالعكس، وهو «لا» عند الجميع، و«ليس» عند البغداديين"[92]؛ ويوافق عطف النسق معطوفه في الإعراب ويفارقه في باقي الأمور؛ ويمكن إدراجه وفق الحركات الثلاث تحت قرائن مختلفة؛ إذ "يمكن إدراجه في حالة الرفع تحت قرينة «الإسناد» كما في قولنا: جَاءَ زَيْدٌ وَعمرٌو، فالفعل مسند إليهما معًا، وفي حالة النصب يمكن إدراجه تحت قرينة «التعدية» مثل: رأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، فالرؤية واقعة عليهما معًا، وتعدى الفعل إليهما معًا، وكذلك في حالة الجر يمكن إدراجه تحت قرينة «النسبة»"[93]؛ مثل: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو[94]

3.4. **التوكيد:** وهو "تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول"[95]؛ وهو نوعان: لفظي ومعنوي؛ **فأمّا اللفظي:** فهو تابع يقترن باستعمال ألفاظ محددة؛ وفيه قسمان:

**قسم:** يرفع احتمال تقدير إضافة إلى متبوع، ويؤكد بلفظ «النفس» و«العين»؛ نحو: "جَاءَ زَيْدٌ نَفسُهُ، فنفسه توكيد لزيد، وهو يرفع توهم أن يكون التقدير: جاءَ خَبَرُ زيْدٍ، أو رسولُه"[96]؛ ويشترط اتصالهما بضمير مطابق

للمؤكد؛ فَيُوَافِقَانِه في أوجه الإعراب، وفي النوع والعدد، والتعريف دون التنكير بحكم أنّ ألفاظ التوكيد المعنوي كلها معارف؛ نحو: "جاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، أو عَيْنُهُ، وهندٌ نَفْسُهَا أو عَيْنُهَا، ... وجاءَ الزيدَان أنْفُسُهُمَا، أو أَعْيُنُهُمَا والهِندَانِ أنْفُسُهُمَا، أو أَعْيُنُهُمَا، والزيدون أَنْفُسُهُمْ، أو أَعْيُنُهُمْ، والهنداتُ أَنْفُسُهُنّ، أو أَعْيُنُهُنَّ"[97]

**وقسم**: يراد به رفع توهم عدم إرادة الشمول؛ حصرت ألفاظه في: «كُلّ»، و«كِلا»، و«كِلتا»، و«جميع»، و«عامّة»[98]، نحو: "(أقبل الطلاب) فإن هذا القول يحتمل أنّ المقبلين هم أكثر الطلاب وليس فيه تنصيص على قصد العموم والإحاطة، فإذا أردت التنصيص على قصد العموم رفعت هذا الاحتمال فتقول: (جاء الطلاب كُلُّهُم أو جميعهم) أو نحو ذلك فيفيد الإحاطة والشمول"[99]

فأمّا «كِلا وكِلتا» فيطابقان المؤكد في أوجه الإعراب والتعريف، والنوع، والتثنية بالنسبة للعدد؛ نحو: "(قامَ الرَجُلانِ كِلاهُمَا) و(رأَيْتُ المرأَتَيْنِ كِلْتَيْهُمَا)"[100]

**وأمّا** «كل، وجميع وعامّة» فيشترط أن يتصل بها ضمير عائد على المؤكد، توافقه في الإعراب والنوع والعدد والتعريف؛ نحو: "(جاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ)، و(جاءَ القَوْمُ جَمِيعُهُمْ)، (رَأَيْتُ القَوْمَ جَمِيعَهُمْ)، (مَرَرْتُ بالقَوْمِ جَمِيعِهِمْ)"[101]

**التوكيد اللفظي:** هو تكرار معنى المُؤكد بإعادة لفظه، أو تقويته بمرادفه، لفصل التقرير، خوفا من النسيان، أو عدم الإصغاء، أو الاعتناء، وأكثر ما يجيء مؤكدًا لجملة"[102]؛ كما يجيء اسمًا أو فعلاً، وحرفًا أو ضميرًا؛ نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾[103]، وقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾[104]؛ وبما أن التوكيد اللفظي هو تكرار وإعادة للفظ، فبالضرورة أن المُؤَكِّد مطابق للمُؤَكَّد لفظا ومعنًا.

ويمكن إدراج التوكيد ضمن "قرينة «التحديد والتوكيد» مع المفعول المطلق، وباصطلاح أدّق: المفعول المؤكد لفعله، فألفاظ التوكيد بنوعيه تشترك مع المفعول المطلق في التوكيد، وفي رفع الالباس والابهام عن معنى الجملة"[105]

**البدل:** هو "التابع المقصود بالحكم بلا واسطة؛ وهو على أربعة أضرب: بدل كل من كل، وهو المطابق للمبدل منه المساوي له في المعنى، وبدل بعض من كل، وبدل اشتمال وهو مايدل على معنى في متبوعه، والبدل المباين للمبدل منه"[106]؛ والبدل بأضربه الأربعة يؤتى به لإضفاء دلالة التوكيد المؤدية إلى تخصيص علاقة الإسناد؛ يقول ابن الناظم: " اعلم أنّ الغرض من الإبدال أن يذكر الاسم مقصودًا بالنسبة، كالفاعلية والمفعولية والإضافة، بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ماقبله، لإفادة توكيد الحكم وتقريره، لأن الإبدال في قوة إعادة الجملة، ولذلك تسمع النحويين يقولون: البدل في حكم تكرار العامل"[107]

**خاتمة:** وأَضْفَت بنا هذه الدراسة إلى استخلاص النتائج التالية:

- تعد القرائن المعنوية من أصعب القرائن حيث لايمكن إدراكها بسهولة فهي تدرك بالعقل، وكثيرا ما يستعان بالقرائن اللفظية لإدراكها.
- تعد شروح الألفية من المصادر الغنية بالشواهد، التي فصلوا في شرحها و ضمنوها الاختلافات الحاصلة بين النحاة وأثرها في المعنى.
- إن المتمعن في شروح الألفية، والمتتبع لآرائها وطريقة عرض شواهدها، يَلْحَظ بأن الشراح يشيرون إلى القرائن والدلالات التي تضفيها.
- إن الطرح الذي جاء به تمام حسان طرح قديم جديد.

**الهوامش:**

[1] ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة- المغرب، ط 1994،ص 191 – 239.

[2] المرجع نفسه، ص191 . 192.

[3] الجملة الإسمية، علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 1428هـ . 2007م، ص 36.

[4] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، دار طلائع، القاهرة، ط2009، ص53 . 54.

[5] نفسه، ج2، ص 55.

[6] نفسه، ج2، ص 56.

[7] القرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل عزيز، دار دجلة، عمان- الأردن، ط2009، ص 147.

[8] نفسه، ص148.

[9] نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مصطفى حميدة، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان . بيروت، الشركة المصرية العالمية للنشر . لونجمان، الجيزة . مصر، ط1، 1997م، ص 166.

[10] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1420هـ . 2000م، ص177.

[11] البهجة المرضية ومعه حاشيته التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، دار السلام، القاهرة-مصر، ط1، 1421هـ-2000م، ص 230.

[12] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص107.

[13] البهجة المرضية ومعه حاشيته التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 233.

[14] منهج السالك على ألفية ابن مالك، الأشموني، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط1، ص 200-201.

[15] النحو الوافي . مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط3، ص158.

[16] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، شر وتح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1422هـ-2001م، ص 622.

[17] ينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن صالح الفوزان، ج1، دار المسلم، ط1، 1998م، ص 372.

[18] النحو الوافي . مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، ص 165.

[19] منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ص 200.

[20] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 196.

[21] ينظر: القرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل عزيز، ص 150.

[22] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري (ت761ه)،قدم له: إميل يعقوب، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط2، 1424ه . 2003م، ص 289./ وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت686ه)، ص 198.

[23] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص138.

[24] نفسه، ج4، ص04.

[25] سورة طه، الآية:91/ ذكرت في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي،ج2، ص 270.

[26] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت686ه)، ص 477.

[27] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت761ه)، ج2، ص 80.

[28] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج4، ص08.

[29] ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 196.

[30] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت761ه)، ج1، ص 297.

[31] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت686ه)، ص 204.

[32] سورة يونس، الآية :71.

[33] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص154.

[34] ينظر : تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، عناية وتخريج: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، لبنان- بيروت، ط3، 1430ه-2009م، ص 469./ والتحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج11، الدار التونسية، تونس، 1984م، ص238.

[35] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت761ه)، ج1، ص 297.

[36] دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، صالح الفوزان، ج1، ص 411.

[37] ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص197.

[38] ينظر: شرح ابن عقيل، محمد محي الدين بن عبد الحميد، ج2، ص 142.

[39] ينظر : نفسه، ج2، ص 145.

[40] ينظر : نفسه، ج2، ص 145.

[41] ينظر: الدلالة النحوية في كتاب المقتضب للمبرد محمد بن زيد (ت685ه)، سامي الماضي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1430ه-2009م، ص 176.

[42] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت761ه)، ج1، ص281.

[43] أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، أحمد خضير عباس علي، - أطروحة دكتوراه مقدمة لقسم اللغة العربي- كلية الآداب في جامعة الكوفة-، 1431ه-2010م، ص 260.

[44] شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1434ه، ص384.

[45] أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، أحمد خضير عباس علي، ص 260.

[46] سورة النساء، الآية :164. ورد الشاهد في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص281.

[47] ينظر: أثر المعنى النحوي في تفسير القرآن الكريم بالرأي، بشيرة علي فرج العشيبي، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ط1، 1999م، ص 47، 477، 672.

[48] ينظر : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، الفوزان، ج1، ص451-452.

[49] دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، الفوزان، ج1، ص452.

[50] ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص199./ و القرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل عزيز، ص169.

[51] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص199.

[52] سورة القمر، الآية : 12./ وردت في شرح ابن الناظم، ص 251.

[53] النحو العربي أحكام ومعان –كتاب منهجي يجمع بين الأحكام النحوية ومعاني النحو بحسب موضوعات الألفية-، فاضل السامرائي، ج2، دار ابن كثير، بيروت- لبنان، ط2، 1437هـ-2016م، ص76.

[54] سورة مريم، الآية :04/ وردت في شرح ابن الناظم، ص 251.

[55] التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج16، ص 64.

[56] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص199.

[57] ينظر : القرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل عزيز، ص 170-171.

[58] شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 151-152.

[59] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 200.

[60] ينظر : نفسه، ص 200-2001.

[61] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، ج2، ص 34.

[62] ينظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، مج 2، دار الفكر، عمان- الأردن، ط5، 1432هـ-2011م، ص103-104./ وشرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، مج3، ص435-436.

[63] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص205.

[64] الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح محمد علي الوليدي، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، وجدارا للكتاب العالمي، عمان- الأردن، ط1، 2006م، ص166.

[65] ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص201.

[66] نفسه، ص204.

[67] سورة الإسراء، الآية : 1. ورد الشاهد في أوضح المسالك لابن هشام، ج1، ص341 . وشرح ابن عقيل، ج3، ص 12. وشرح ابن الناظم، ص259.

[68] ينظر: التحرير والتنور، الطاهر بن عاشور، ج15،ص 15/ ومعاني النحو، فاضل السامرائي، ج3، ص65.

[69] سورة البقرة، الآية:17.

[70] ينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبي الخير البيضاوي، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ج1. دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط1، د.ت.

ج1، ص 50/ والتحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج1، ص309-3010.

[71] تفسير القرآن الكريم، محمد رشيد رضا، ج1، ص171. نقلا عن كتاب : من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، محمد الأمين الخضري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1409هـ-1989م، ص169.

[72] ينظر : ابراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي، ج4، دار النشر للجامعات، القاهرة- مصر، ط1، 1428هـ- 2007م، ص 291-292.

[73] أثر القرينة الشرعية في توجيه الحكم النحوي عند ابن هشام في المغني، فهد بن سعيد القحطاني، رسالة ماجستير مقدمة لقسم النحو والصرف – كلية اللغة العربية جامعة أم القرى- المملكة العربية السعودية، 1426هـ، ص 21.

[74] ينظر: شرح ألفية ابن مالك، العثيمين، مج3، ص68.

[75] نفسه، مج3، ص68.

[76] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص204.

[77] شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص140.

[78] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، ج1، ص 450-451.

[79] شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص141.

[80] البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 386.

[81] شرح ألفية ابن مالك، العثيمين، مج3، ص 228-229.

[82] شرح ابن عقيل، محمد محي الدين بن عبد الحميد، ج3، ص143.

[83] شرح ألفية ابن مالك، العثيمين، مج3، ص 229.

[84] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، ج1، ص 467.

[85] سورة إبراهيم، الآية : 16/ وردت في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص 467. وشرح ابن الناظم، ابن الناظم، ص367.

[86] سورة النور، الآية :35./ وردت في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص 467. وشرح ابن الناظم، ابن الناظم، ص367.

[87] ينظر : الكشاف، الزمخشري، ج13، ص 548./ والتحرير والتنوير ، الطاهر بن عاشور، ج13، ص211.

[88] شرح ألفية ابن مالك، العثيمين، مج3، ص 284.

[89] ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص 470./ وشرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد،ج3، ص165.

[90] النحو العربي، إبراهيم بركات، ج 5، ص187.

[91] ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص 470./ وشرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد،ج3، ص165.

[92] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص 470.

[93] الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ص552.

[94] شرح ألفية ابن مالك، العثيمين، مج3، ص292.

[95] شرح الرضي على الكافي، يوسف حسن عمر، ج2، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ط2، 1996، ص357.

[96] شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد،ج3، ص152.

[97] نفسه،ج3، ص152.

[98] ينظر: نفسه،ج3، ص153. وشرح ابن الناظم، ابن الناظم، ص 357.

[99] النحو العربي أحكام ومعان –كتاب منهجي يجمع بين الأحكام النحوية ومعاني النحو بحسب موضوعات الألفية-، فاضل السامرائي، ج2، ص 285

[100] شرح ألفية ابن مالك، العثيمين، ج3، ص261.

[101] نفسه ، ج3، ص 261-262.

[102] شرح ابن الناظم ، ابن الناظم، ص362.

[103] سورة النبأ، الآية : 4-5./ وردت الآية في أوضح المسالك لابن هشام، ج1، ص 462.

[104] سورة الفجر، الآية : 21./ وردت الآية في شرح ابن الناظم، ص 362.

[105] الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي، ص552.

[106] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ابن الناظم، ص 393-395.

[107] نفسه، ص 393.